الجزيرة كابيتال
aljazira capital

قطاع تأجير السيارات السعودي

تقرير قطاع تأجير السيارات I فبراير 2026

استمرار ضغوط الأسعار على المدى القريب، لكن لا تزال توقعات النمو على المدى الطويل قوية بدعم من ارتفاع الطلب على السياحة ومبادرات رؤية المملكة 2030.

ذيب Theeb
لومي lumi
Budget

محلل أسهم
ريناد الشهري
+966 56 387 8583
r.alshehri@aljaziracapital.com.sa

فبراير 2026

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي 2

نظرة على القطاع..... 3

التحول من التركيز على الحجم إلى القيمة: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية وتحسن الميزان الخارجي 4

السياحة الدينية عامل دعم مستقر وليست محركا دوريا للنمو 4

ارتفاع العقود يدفع النمو الهيكلي في قطاع تأجير السيارات طويل الأجل في السعودية..... 4

انتعاش السياحة واعتماد الحلول الرقمية واللوائح التنظيمية تدعم نمو سوق تأجير السيارات قصير الأجل في السعودية 5

مع نجاح السعودية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 مبكرا، تتعزز مصداقية منظومة السياحة في السعودية 5

تستمر السياحة الترفيهية في تحقيق زخم قوي بدعم من زيادة الفعاليات وتعافي حركة النقل الجوي مما يعزز قاعدة الطلب 6

التوسع في قطاع الطيران والبنية التحتية يوفر رؤية واضحة لنمو السياحة الداخلية على مدى عدة سنوات 6

التنافسية في قطاع تأجير السيارات قصير الأجل في السعودية: أهمية التوسع وجودة التنفيذ مقارنة بمجرد الحضور في السوق 7

نظرة على القطاع..... 9

بدجت السعودية 10

ذيب 13

لومي 16

قطاع تأجير السيارات السعودي

تقرير تأجير السيارات I فبراير 2026

يتحول قطاع تأجير السيارات السعودي من مرحلة التوسع في الطاقة الاستيعابية إلى مرحلة النمو القائم على زيادة معدلات الاستخدام وتحسين العوائد بدعم من تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 السياحية مبكرا واستمرار نمو حركة المسافرين. استقبلت السعودية نحو 122 مليون سائح في 2025 لتسجل أقوى أداء في القطاع، فيما تجاوز عدد السياح الوافدين 30 مليون سائح ووصل عدد المعتمرين إلى نحو 35.8 مليون معتمر مما يقلص مخاطر عدم وضوح رؤية الطلب على خدمات النقل. أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في حركة المسافرين، حيث بلغ إجمالي حركة النقل الجوي نحو 141 مليون مسافر في 2025 (ارتفاع 10% عن العام السابق)، بالإضافة إلى زيادة بنحو 8% في عدد الرحلات، مما أدى إلى تحسن معدلات الإشغال في مختلف وسائل النقل المرتبطة بالطيران. يعد قطاع خدمات تأجير السيارات اللاحقة من أبرز المستفيدين: حيث بلغ حجم سوق تأجير السيارات قصير الأجل نحو 3.7 مليار ريال سعودي في 2024 محققا نمو بمعدل سنوي مركب 14.5% منذ 2020 ومن المتوقع أن يحقق معدل سنوي مركب 13.5% حتى عام 2029، فيما يستمر قطاع تأجير السيارات طويل الأجل في التوسع حيث يتزايد توجه الشركات نحو عقود التشغيل لتحسين رأس المال وإدارة الأساطيل. من الجدير بالذكر زيادة حجم القطاع بالتزامن مع تحسن جودة النمو بدعم من زيادة إنفاق السياح الوافدين وزيادة مدة الإقامة ونمو السفر المرتبط بالفعاليات مما أدى إلى زيادة الإنفاق السياحي إلى نحو 238 مليار ريال سعودي في 2024 (من المتوقع أن يتجاوز 300 مليار ريال سعودي في 2025). ساهم ذلك في تحول ميزان السفر إلى فائض يقدر بنحو 50 مليار ريال سعودي مما يعزز دور قطاع تأجير السيارات في دعم مسار التنويع الاقتصادي غير النفطي. في ظل هذه الظروف، يتجه قطاع تأجير السيارات قصير وطويل الأجل نحو الاندماج في مرحلة مبكرة حيث تستحوذ الشركات المشغلة المدرجة على نحو 53% من إيرادات القطاع فيما أصبحت عوامل مثل حجم الأسطول والحضور في المطارات وكفاءة الصيانة والتوزيع الرقمي هي المحدد الرئيسي للتنافسية بدلا من الاعتماد على حجم الانتشار وحده. في هذا السياق، يصبح حجم الأسطول والتنفيذ عوامل فارقة في تحديد النتائج: تتصدر بدجت السعودية من حيث حجم الأسطول فيما توفر لومي تنوع واسع في القنوات الرقمية وتتميز ذيب بقدرتها على الحفاظ على هوامش أرباح قوية في حين توفر شري رؤية واضحة لارتفاع الأرباح من خلال الإيجار طويل المدى. كما تستمر جاذبية محفظة العوائد إلى المخاطر في القطاع ونستمر في التوصية "زيادة المراكز" لسهم ذيب (السعر المستهدف: 53.0 ريال سعودي) لومي (السعر المستهدف: 61.4 ريال سعودي) وبدجت السعودية (السعر المستهدف: 83.0 ريال سعودي)، فيما تتركز اهم مخاطر التقييم على تراجع زخم السياحة والتباطؤ العالمي والتضخم والصدمات الجيوسياسية. أو استمرار ضغوط الأسعار الذي قد يقيد نمو الإيرادات ويؤخر تعافي الهامش ويحد من قدرة المشغلين على تمرير تكاليف الأسطول والتشغيل المرتفعة على المدى القريب إلى المتوسط.

زخم النمو غير المسبوق في قطاع السياحة يعزز وضوح الطلب وجودته: أسهم وصول عدد السياح الذين استقبلتهم المملكة خلال 2025 إلى 122 مليون سائح في تعزيز مصداقية توقعات قطاع السياحة السعودي مما يؤدي إلى مراجعة التوقعات بارتفاع عدد السياح في 2030 إلى 150 مليون سائح. يظهر هذا النمو التوجه نحو "القيمة بدلا من الحجم"، حيث ارتفعت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 4.7% ومن المتوقع أن يتجاوز إجمالي الإنفاق 300 مليار ريال سعودي في 2025. أدى التحول نحو الإقامات الطويلة وارتفاع الإنفاق الداخلي لكل زائر إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات على السفر بمقدار 50 مليار ريال سعودي. أيضا، لا تزال السياحة الدينية عامل دعم مستقر، حيث بلغ عدد المعتمرين 35.8 مليون معتمر، كما ارتفع عدد رحلات السياحة الترفيهية إلى 17.5 مليون رحلة، مما يوفر قاعدة طلب متنوعة على مدار العام على خدمات تأجير السيارات.

استمرار أنشطة الشركات ومبادرات السياحة المحرك الرئيسي لنمو قطاع تأجير السيارات: حقق سوق التأجير طويل الأجل نمواً جيداً في العام 2024 إلى 3.7 مليار ريال سعودي من 2.1 مليار ريال سعودي في العام 2020، بدعم من العقود محددة المدة (1-5 سنوات) وارتفاع الطلب من الشركات، ويتوقع أن يتضاعف حجم هذا القطاع خلال الفترة القادمة ليصل إلى 7.2 مليار ريال سعودي بحلول العام 2029، مع يتجاوز إجمالي حجم الأسطول 300 ألف سيارة، بدعم من العقود الحكومية ولوائح المقر الرئيسي الإقليمي وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الأسطول. بلغ حجم سوق التأجير قصير الأجل 4 مليار ريال سعودي في العام 2024، بدعم من زيادة عدد الوافدين إلى السياحة والحج من الخارج، نتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل سنوي مركب 5.7% للفترة 2025-2029، بما يتوافق مع نموالأسطول بمعدل سنوي مركب 6.1% خلال نفس الفترة، مما يعكس استمرار زخم الطلب إلى جانب التحكم في إتساع حجم الأسطول.

تزايد المنافسة يدعم عمليات الاندماج في القطاع في مرحلة مبكرة: يشهد قطاع تأجير السيارات حاليا فترة من تزايد المنافسة بسبب سعي الشركات الخاصة لزيادة حصصها السوقية قبيل الإدراجات العامة المقررة. أدى هذا التنافس على زيادة حجم الأسطول إلى ضغوطا مؤقتة في قطاعي تأجير السيارات قصير وطويل الأجل. مع ذلك، نتوقع أن تعود شدة المنافسة إلى مستوياتها الطبيعية مع استضافة المملكة للفعاليات العالمية لفائض القدرة الاستيعابية وتحسن معدلات الاستخدام. في ظل هذا المشهد، تتحدد نتائج المنافسة من خلال توسيع حجم الأسطول والتوزيع الرقمي وكفاءة الصيانة بدلا من الاعتماد على حجم الانتشار وحده. تتحكم الشركات الأربع المدرجة، وهي بدجت السعودية ولومي وذيب وشري، بنحو 53% من إيرادات القطاع، مما يشير إلى فترة اندماج تستفيد فيها الشركات الكبرى من القوة الشرائية والخبرة في السوق الثانوية لدعم استمرار ارتفاع هوامش الربح. نستمر في توصيتنا لسهم شركة ذيب على أساس "زيادة المراكز" وبسعر مستهدف 53.0 ريال سعودي للسهم لشركة ذيب، ولشركة لومي بسعر مستهدف 61.4 ريال سعودي للسهم، ولشركة بدجت السعودية بسعر مستهدف 83.0 ريال سعودي للسهم. تتضمن مخاطر انخفاض التقييم تراجع أنشطة السياحة والسفر في السعودية عن المتوقع وتباطؤ الاقتصاد العالمي طويل الأمد وتأثيره سلباعلى الطلب على القطاع والأزمات الجيوسياسية التي تؤثر على حركة النقل الدولي.

الشكل 1: السعر المستهدف والتوصية

الشركة	السعر المستهدف (ريال سعودي للسهم)	التوصية	التغير	الربح الصافي المتوقع للعام 2026 (مليون ريال)	عائد التوزيع المتوقع للعام 2026	العائد على حقوق المساهمين المتوقع للعام 2026	مكرر الربحية المتوقع للعام 2026
بدجت	83.0	زيادة المراكز	%38.0	380	%2.7	14.5%	12.4 مرة
ذيب	53.0	زيادة المراكز	%52.8	225	%5.6	17.9%	10.2 مرة
لومي	61.4	زيادة المراكز	%31.3	227	%0.0	14.0%	11.3 مرة

المصدر: أرقام، الشركة، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال؛ الإغلاق كما في 2 فبراير 2026

الجزيرة كابيتال
aljazira capital

إدارة الأبحاث

رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية
جاسم الجبران
+966 11 2256248
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

نبذة عن الجزيرة كابيتال

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت اشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة اصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الادارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استمرارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

شرح مصطلحات التصنيف

1. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حاليا بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدّة 12 شهرا. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر ألاثني عشر المقبلة.
2. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حاليا بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدّة 12 شهرا. و الأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر ألاثني عشر المقبلة.
3. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدّة 12 شهرا. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر ألاثني عشر المقبلة.
4. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلّق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/ رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات او تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيد هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبنية عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعليا. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إداراتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواءً داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.